

## فرصة لتغيير سياسة اللجوء في لبنان

سميرة طراد

"لبنان ليس بلد لجوء" كانت صرخة المسؤولين اللبنانيين دائماً على مدار عقود. فليبنان ليست من الدول الموقعة على الاتفاقية المتعلقة باللاجئين لعام ١٩٥١ وبروتوكولها لعام ١٩٦٧ فضلاً عن افتقارها لإطار قانوني وطني شامل أو مناسب يحكم وضع اللاجئين على أرضها وهكذا، يُعامل اللاجئ وطالبي اللجوء كأنهم مهاجرون غير نظاميين وهم عرضة للاعتقال والترحيل عقب مدة طويلة من الاحتجاز التعسفي لمجرد افتقارهم لوضع قانوني فقط يبرر وجودهم. وعادة ما يميل اللاجئون الذين يصعب عليهم دخول لبنان إلى العيش في المناطق الحضرية في منازل خاصة ولا يعيش في المخيمات سوى اللاجئين الفلسطينيين. فاللاجئون من غير الفلسطينيين أو اللاجئون الفلسطينيون غير الحاملين للوثائق الرسمية لا تعترف السلطات اللبنانية بأحقيتهم في التمتع بوضع اللاجئين.

إلا أن تلك السياسة الإيجابية تجاه اللاجئين السوريين لم تخل حالياً من العيوب التي تجلت في إدارة الحكومة وتوليها تقديم المساعدات وفي قضايا الحماية الأخرى ذات الصلة. بل إنها أبرزت مدى ضعف الحكومة اللبنانية وغياب الاستعدادات لديها للتعامل مع قضايا اللاجئين وإدارتها ولوضع برامج وآليات مناسبة لذلك.

والمبرر الأول لدى لبنان صغر مساحة الدولة وأنها طالما استضافت لعقود أكبر عدد من اللاجئين الفلسطينيين الذين بلغت نسبتهم نحو ٧١٠٪ من إجمالي عدد سكان الدولة وبهذا تكون قد شاركت بأكثر من حصتها في حمل "عبء" اللاجئين الواقع على كاهل المجتمع الدولي.

ومع ذلك، فنحن نرى الآن في أيامنا هذه ما يُطلق عليه "الاستثناء السوري". فالسلطات اللبنانية تمنح السوريين حق الدخول الآمن ولا تلقي القبض عليهم بتهمة الدخول غير الشرعي للبلاذ فضلاً عن منحهم المساعدة وتيسير سُبل تقديم المساعدات لهم بما في

سميرة طراد [frontierscenter@frontiersruwad.org](mailto:frontierscenter@frontiersruwad.org)

مؤسس جمعية رواد فرونتيرز ومديرتها، لبنان

[frontiersruwad.wordpress.com](http://frontiersruwad.wordpress.com)



المفوضية السامية للاجئين © حقوق